دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي

الدكتور عبد الجليل مفتاح
أستاذ محاضر "أ"
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة:

إن أحوج ما تحتاج إليه عملية التحول الديمقراطي في أقطار المغرب العربي هو تضافر جهود جميع الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية أيضا، بسبب الارتباط الوثيق والعميق لعملية التحول الديمقراطي بكل هذه المعطيات من جهة، ولتأثيرها البالغ من جهة أخرى. فعملية التحول الديمقراطي هي عملية مركبة ومعقدة، تمس كافة جوانب الحياة وفوق كل ذلك، تهدف إلى تغيير سلوكيات أفراد المجتمع وهذا ما يزيدها صعوبة وتعقيدا.

ويعد المجتمع المدني أحد الفعاليات الأكثر تأثيرا في هذه العملية، إن لم يكن أهم الفعاليات على الإطلاق، لما أثبته من فائق القدرة على التجنيد وتمكنه من الوصول إلى تحقيق مستويات جد عالية في مجالي التأثير والإقناع، ويرد ذلك إلى الخصائص الملازمة لتنظيمات المجتمع المدني، التي تنبثق من عمق المجتمع، بصفة تلقائية، وتوفرها على الاقتناع الذاتي، أو الحافز الذاتي، والقدرة على المبادرة بطريقة طواعية. تحاول هذه الورقة، تقديم عرض موجز، للدور المنتظر من المجتمع المدني، في بلدان الفضاء الإقليمي المعروف باسم الاتحاد المغار بي، لدعم عملية التحول نحو الديمقراطية، التي انخرطت فيها دول هذا الفضاء. ويكون ذلك من خلال تحديد المفاهيم أولا، ثم عرض الروابط بين الديمقراطية والمجتمع المدني ثانيا، وعرض دور المجتمع المدني في تنمية وتجذير التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي ثالثا.

أولا / تحديد وضبط المفاهيم:

يثير مفهوم المجتمع المدني قدرا كبيرا وواضحا من الاختلاف بين المفكرين والباحثين فيه، فهو مشكلة لدى الجميع، إلا المنكرين له. ومع وجود الاختلاف قدم البعض تعريفات عديدة له، منها: _ أن المجتمع المدني هو: "مجموعة من الجمعيات التطوعية التي تتوسط العلاقة بين المصالح المعبأة أو القابلة للتعبئة من جهة، وعمل المركز السياسي من جهة أخرى "[1]. وعرفه البعض الآخر بأنه: "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخبرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة"[2].

مصطلح المجتمع المدني ليس بالمصطلح الحديث، فجذوره تعود إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشأة للمجتمع وحافظة لاستقراره. وفي أواخر السبعينيات من القرن العشرين أصبحت عبارة "المجتمع المدني" لفظا جاريا على ألسنة رواد الحركات الاجتماعية ودعاة الديمقراطية والمواطنة في العديد من دول العالم، وخاصة النامية والمتخلفة، وذلك لعدة أسباب منها:

- زيادة الوعي بحقوق الإنسان؛
- رغبة المواطنين في الحصول على مزيد من الحقوق ؛

– ورغبتهم في ممارسة نوع من الرقابة على سلطة الحكومات التي تزداد يوما بعد يوم[3]. وفي عقدي الثمانينيات والتسعينيات ارتبط مفهوم المجتمع المدني بشكل مكثف بأدبيات السياسة المقارنة، نظرا لما صحبهما من تطور في اتجاه الديمقراطية[4].

أما الديمقراطية نفسها فلا يمكن تعريفها بمجموعة محددة من المؤسسات أو القواعد. ومع ذلك فانه يوجد حد أدنى من القواعد اللازمة للتطبيق الديمقراطي. هكذا يبدو أن الاقتراع السري العام، والانتخابات الدورية، والتنافس بين الأحزاب، والاعتراف بالجمعيات وانضمام المواطنين إليها، والمسؤولية الحكومية هي كلها عناصر محل اتفاق على التطبيق الديمقراطي في العالم المعاصر[5]. فللديمقراطية بنية وآليات ومؤسسات وممارسة سياسية تقوم على المشاركة الواسعة عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس الحر[6].

وتعد المشاركة السياسية الجماهيرية هدفا ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقوم على المشاركة النشيطة للمواطنين في مختلف مستويات التفكير والعمل في المجتمع ومن أجله، كما أنها وسيلة لأن مجالات المشاركة تتيح للمواطنين إدراك وتذوق أهمية ممارستها، ومن ثم تتأصل فيهم عاداتها، ومسالكها وتصبح جزءا من ثقافاتهم وسلوكهم[7]. وقد كان الرد على الأطروحات المشككة في قدرة المجتمع المدني على مواكبة الأحداث وتفسيرها، خلفية الجهد النظري الذي بذله John Keane من خلال رصد مسيرة المفهوم التاريخية، والكشف عن صلاحيته التي أكدتها أحداث القرن العشرين، والتي تزخر بالتحاليل النقدية لمظاهر الحكم الشمولي، المعتمدة على مفهوم المجتمع المدني، كآلية في مشاريع التعبئة السياسية، وكآلية في بناء ودعم المؤسسات الديمقراطية الحديثة[8].

ثانيا / ارتباط الديمقراطية المعاصرة بالمجتمع المدني :

انطلاقا من أن مفهوم الديمقراطية اليوم، لم يعد مجرد آلية انتخابية دورية، أو مجرد إطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية، بل أصبحت الديمقراطية، في أحد أوسع معانيها "التشاركية" هي المشاركة في اتخاذ القرار، ومراقبة تنفيذه، والمحاسبة على نتائجه[9]، فإنها كهدف متروكة لنضج الفعلي الاجتماعي، وعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها، إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي، واحترام مبدأ تداول السلطة سلميا، والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم، ومتى قويت وتدعمت قوي المجتمع المدني ومؤسساته، فإنها تسهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم. فالمجتمع المدني هو بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها[10].

وتبدو الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي واضحة ومنطقية، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، ومن ثم فان الأساس المعياري "للمجتمع المدني" هو الأساس المعياري نفسه "للديمقراطية"[11].

والمجتمع المدني شكل متقدم من أشكال التنظيم والتعبير عن المواطنين داخل الدول الديمقراطية، ومجال فعله الحقيقي، هو تنظيم العلاقات بين السلطة السياسية والمواطنين والسهر على حسن سيرها، والتدخل كلما استدعى الأمر ذلك، من أجل الحد من طغيان السلطة السياسية عليهم.

إن الديمقراطية هي عملية تطورية تعكس وتلخص حركة تطور المجتمع بأسره. ومن ثم فبقدر ما هي ميكانيزمات وآليات يسهل التثبت من وجودها امبريقيا، بقدر ما هي مثل عليا ومبادئ وقيم مطلقة قد يتفق أو يختلف حول مضمونها وحدودها من مجتمع إلى آخر[12].

وليس هناك بد من إدراك أن السعي إلى الديمقراطية هو عملية، نقطة البدء فيها العمل من أجل بناء حركة اجتماعية واسعة تنخرط فيها الجماهير بشكل نضالي، وإذا كان بناء الحركة الاجتماعية الساعية إلى الديمقراطية هو نقطة الانطلاق، فلينصرف الجهد ما أمكن إلى تطوير بنية وأداء مؤسسات المجتمع المدني، خاصة الأحزاب السياسية والنقابات وخصوصا الديمقراطية منها، لتصبح مؤسسات شعبية حقا، وذلك هو السبيل لإنقاذ الأمة[13] وضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي.

على حكام وشعوب المغرب العربي أن تدرك، تمام الإدراك أن الديمقراطية اليوم لمتعد خيارا، بل ضرورة من ضرورات العصر، فهي مقوم ضروري لإنسان هذا العصر المعولم، هذا الإنسان الذي لم يعد مجرد رعية بل هو مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق والحريات الديمقراطية التي في مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم، فضلا عن حق الحرية، حرية التفكير والتعبير والاجتماع وإنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات، والحق في التعلم والعمل والمساواة وتكافؤ الفرص[14]، كما أن فكرة أو موضوع المجتمع المدني ترتبط أيضا بمبدأ حكم القانون أو سيادة القانون وهو مبدأ منظم يحاول أن يحدد طبيعة القانون وشروط حياة الفرد، والقانون بالنسبة لأنصار الحكم الدستوري، ينبغي أن يكون إطارا لقواعد ثابتة معروفة، ومستقرة، والتي لا تميز أو تفرق بين فرد أو جماعة على أساس المولد أو المكانة أو أي امتياز آخر يحدد استثناء خاصا[15].

فإذا كانت المؤسسات الحكومية هي محور التنافس بين القوى السياسية، فان مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من خلالها، الأمر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية وضع واتخاذ القرارات السياسية. وعلى مستوى العمل الديمقراطي ليست مؤسسات المجتمع المدني غير الأدوات الأساسية المستخدمة من جانب قواه الرئيسية، فلا وجود للديمقراطية الحقيقية إلا بوجود

مؤسسات المجتمع المدني وإيلائها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سلمية[16].

ثالثا / دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي ودعمه في بلدان المغرب العربي:

من غير السهل الحديث عن نموذج مغاربي قابل لاستيعاب الاختلافات الواسعة بين خمسة فضاءات إقليمية، تتقاطع أحيانا من حيث التاريخ والتركيبة الاجتماعية وتتباين أحيانا أخرى في العناصر ذاتها، إلا انه يمكن حصر جملة من المقومات المحددة لنمط البنية الاجتماعية المشتركة، هي مجموعة الثوابت في موضوع دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي[17].

تاريخيا شهد عقد الثمانينيات بذورا جنينية جديدة لليبيرالية العربية الثانية. وتمثلت البذور في نهضة فكرية، قادتها مجموعة من مراكز البحوث المستقلة عن الحكومات. ثم دعمتها مجموعة من تنظيمات المجتمع المدني المستقلة أيضا، وخاصة في مجالات حقوق الإنسان والتنوير والدعوة إلى الحرية والديمقراطية.وفي بداية عقد التسعينيات لم يكن هناك إلا بلد واحد أو بلدين بدأ على الفور في مسيرة ديمقراطية. هما الأردن والمغرب، ولكن سرعان ما انضمت إليهما لبنان والكويت، ثم الجزائر وموريتانيا وتونس[18].

فالانطلاقة في عملية التحول في بلدان المغرب العربي إذا استثنينا ليبيا، كانت في نفس الفترة الزمنية، لكن هذا لا ينفي اختلاف المعطيات في كل بلد قبل هذه الفترة. ففي الجزائر وليبيا وموريتانيا وبعد سنوات قليلة من الاستقلال،شهدت على غرار عدة دول عربية أخرى موجة من السياسات الراديكالية التي صاحبت انقلابا عسكريا شعبويا، عمل على تغييب المجتمع المدني، وفي ظل غياب مجتمع مدني متبلور عملت السلطة السياسية السابقة على طمسه والحيلولة دون ظهوره، وتعويضه بجمعيات تدور في فلك السلطة مقابل امتيازات مادية معينة لم يكن بالإمكان ظهور قوة منافسة للسلطة،لان خصوصيات النظام السياسي الجزائري تجعله غير قادر على قبول أي منافسة أو تهديد من أي تشكيلة سياسية أخرى[19].

وفي المغرب حدث إصلاح دستوري وإداري، وعقدت الانتخابات تحت إشراف قضائي، وقد خلصت بعض الدراسات إلى أن مؤسسات المجتمع المدني، بدأت تتدعم، وتتجذر، وتضطلع بمسؤوليات كبرى في الساحة المحلية في ظل ديناميكية الانفتاح والإصلاح التي عرفتها البلاد في السنين الأخيرة[20]. وذهبت دراسات أخرى إلى انه يعزى اعتبار ظهور المجتمع المدني في المغرب احد أهم التحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي في السنين الأخيرة، بحيث أصبح مفهوم دولة الحق والقانون دلالة أكثر وضوحا وتجسيدا وأصبح المسؤولون في أجهزة الدولة، بالإضافة إلى مختلف الفعاليات الثقافية والسياسية في البلاد، يتكلمون عن ضرورة التمسك بالطابع القانوني للدولة[21].

أما في تونس وهي من أكثر الأقطار العربية جمعيات غير حكومية حيث وصل عددها عام 1988 إلى 6 ألاف جمعية، ولا شك إن هذا الرقم قد زاد كثيرا في السنوات الأخيرة، وتاريخيا استطاعت النقابة التونسية، باستقلالها وحرية مبادرتها، الوصول في بعض الأحيان إلى درجة التأثير السياسي في الحزب الدستوري الجديد الذي يبقى تحت تأثير قياداتها فيه البرنامج الاقتصادي للنقابة[22].

وفي موريتانيا أعيد نظام التعددية الحزبية في 1991، لكن ما يلاحظ أن فاعلة المجتمع الأهلي انحصرت إلى جزء من آليات التعبئة والتنظيم التي تتوفر عليها الدول التي تحتاج إليها لإسناد بنيتها البيروقراطية الهشة[23].

أما في ليبيا فان المجتمع لم يتخلص بعد من الهياكل القبلية، رغم الخطاب التحديثي المعلن، فان المجتمع المدني فيها فاقد لفعاليته التنظيمية، و لم يعد يؤدي أدواره المجتمعية المألوفة، وأصبح في الغالب مستوعب من الأجهزة البيروقراطية التنظيمية للدولة (اللجان والمؤتمرات الشعبية)، في حين تحول النصوص والتشريعات القائمة دون انبثاق تنظيمات المجتمع المدني الحديثة[24].

خلاصة ما تقدم إذن، أن بلدان المغرب العربي، قد انخرطت، بدرجات متفاوتة في مسار للإصلاحات بغية، التحول نحو الديمقراطية في فترة زمنية واحدة، ومن أهم ما ميزها تقرير الاعتراف بحرية إنشاء الجمعيات بنصوص دستورية صريحة، حيث نص دستور الجزائر لسنة 1989 على ذلك بالمادة 39 منه: "حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن". وتمسك بها أيضا دستور 1996 بالمادة 41 منه التي حافظت على نفس عبارات سابقتها. وقد ضمن الدستور المغربي بالفصل التاسع منه لجميع المواطنين حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة ؛ حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع ؛ وحرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أي منظمة نقابية وسياسية حسب اختياراهم. ولا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون، وقضى الفصل الثاني من الدستور التونسي بان حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون. والحق النقابي مضمون. ولا يقل النص الموريتاني عن النصوص السابقة بحيث جاء بالمادة العاشرة تضمن الدولة لكافة المواطنين الحريات العمومية والفردية وعلى وجه الخصوص:

- حرية الرأي وحرية التفكير
- حرية التعبير
- حرية الاجتماع
- حرية إنشاء الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة سياسية ونقابة يختاروها.....و إن لا تقيد الحرية إلا بالقانون.

وإذا تساءلنا، هل يؤدي المجتمع المدني الدور المنوط به في دعم وتنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي؟

للإجابة عن ذلك، لا بد من ملاحظة الممارسة، لان المشكلة عندنا تكمن دائما في وجود فجوة واسعة بين النصوص والتطبيقات.

في الجزائر، ورغم وجود عدد هائل من الجمعيات ذات الأهداف المختلفة (رياضية، ثقافية، اجتماعية، ...الخ)، وعلى مستويات مختلفة أيضا (وطنية، محلية)، فان مساهمتها محدودة للغاية، وذلك راجع إلى التأثير السلبي للوضع غير الطبيعي، في مؤشرات الديمقراطية، على مستوى تنظيمات المجتمع المدني (نقابات وجمعيات وتنظيمات وطنية)، وذلك رغم التسهيلات الإدارية والدعم المالي العشوائي، وغير العقلاني ،مقابل نشاطها المناسباتي ، ومبايعتها للسلطات المالية والوطنية. ولكن ذلك لم يجعلها بمنأى عن الصراعات، والتبعية للأحزاب وهذه حال اغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري، التي حسب رأي البعض، وبحق تسيس بعضها حتى النخاع وتمصلح بعضها الآخر حتى الوريد، وهذا ما جعل بعض الأوساط السياسية تتكلم علانية عن ضرورة احترام روح ونص القوانين المنظمة للجمعيات[25].

ومن جهته يقدم المغرب مثالا رائعا على ترويض الحركات السياسية[26]، ونفس الإستراتيجية يتم تبنيها بخصوص المجتمع المدني، حيث توصلت الدراسات إلى انه، بالموازاة مع اعتراف أجهزة الدولة بضرورة انبعاث المجتمع المدني، عملت على تأثيث مجاله بمجموعة من التنظيمات ذات الارتباط القوي بها، من اجل أن تظل على معرفة واتصال وثيقين بما يجري داخل المجتمع المدني، وهذا ما يكاد يعكس بشكل مطابق المسار الذي عرفه المجتمع السياسي منذ بداية عهد الاستقلال عام 1956[27]، علما بان المغرب كان له فضل السبق في الاعتراف بالتعددية الحزبية منذ السنوات الأولى للاستقلال.

وفي تونس، وكما لاحظ، بحق، المنصف الوناس فان عدد الجمعيات يوحي ظاهريا بانقلاب كبير تجاه مؤسسة الدولة، إلا أن واقع الممارسة اليومية يكشف عكس ذلك، فقد تدربت الدولة في تونس على مجالات الصراع، وأثبتت نخبتها قدرة كبيرة على مراكمة التجارب وإعادة توظيفها[28].

والنتيجة هنا، أن بعض المراقبين يعزون التأخير الحاصل في ظاهرة التحول الديمقراطي الجماعي في الوطن العربي بالأساس إلى غياب، أو توقف نمو المجتمع المدني، وما يستتبعه من ثقافة سياسية، بل يذهب بعض المستشرقين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربي ، وبالتالي إنكار أي مستقبل للتحول الديمقراطي. ومما يكذب هذه النتيجة أن بعض النقابات ومنظمات حقوق الإنسان، أثبتت قدرتها على التأثير بسبب توفر الظروف الملائمة لنشاط منظمات المجتمع المدني، وأصبحت تشكل فعلا جماعات ضغط قوية، وساهمت عل الأقل في نشر ثقافة حقوق الإنسان على نطاق واسع.

الخاتمة:

إذا كان من الثابت أن دور المجتمع المدني وتطوره، وتمكينه من الأدوات الضرورية للعمل هو الكفيل بتفعيل الديمقراطية، وضمان نجاح عملية التحول نحو الديمقراطية كمسار انخرطت فيه بلدان المغرب العربي، بدرجات مختلفة، وقطع بعضها في بعض مجالاته شوطا مقبولا، فان من الثابت أيضا أن توفير شروط نجاح المسعى السابق هو رهين بناء مؤسسات مجتمع مدني للقيام بأعمال الوساطة والحلول تدريجيا محل مؤسسات المجتمع التقليدي، وتمكينها من أداء دورها في المراقبة والمحاسبة والمشاركة في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وحتى، إن كان من السابق لأوانه، إصدار حكم نهائي لتقييم الوضع، لقصر التجربة من جهة، واستمرار عملية التحول من جهة أخرى، فانه كتقييم أولي لوحظ تأرجح بين التقدم والتراجع المستند إلى معادلة موازين القوى ومعادلة الفاعلية والوزن والقوة الحقيقية بين السلطة السياسية وقوى المجتمع المدني، من خلال عوائق تضعها الحكومة مثل التدخل ومحاولة التأثير على منظمات المجتمع المدني بتقديم المساعدات المالية المشروطة حينا، ووضع العوائق القانونية والتنظيمية، ومن ناحية أخرى تم تسجيل نقص التمويل والارتباط بالأحزاب السياسية، ونقص الخبرة من جانب منظمات المجتمع المدني، وبالإمكان التخلص من هذه العوائق بالممارسة الصحيحة ،و المعبرة بصدق عن حسن النوايا لدى كل أطراف المعادلة، وهذا وحده الكفيل بإحراز تقدم وتحقيق طموح الشعوب التي أصبحت تؤمن بعملية التحول ولن تتنازل عنها. ولا يمكن نجاح عملية التحول الديمقراطي ما لم تتحول إلى قضية شعبية تؤمن بها الشعوب وتتمسك بالدفاع عنها.

الهوامش:

(1) ميشيل كامو، **ثلاثة تساؤلات حول التطور الديمقراطي في الوطن العربي**، في ندوة حول التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993، ص 25.

(2) ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 282.

(3) مدحت محمد أبو النصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني، القاهرة**، ايتراك للنشر والتوزيع، 2007، ص 68.

(4) علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية (قضايا الاستمرار والتغيير)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 178.

(5) إبراهيم عوض، **الأزمة الاقتصادية، والاحتجاج والتطور الديمقراطي**، في ندوة حول التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 120.

(6) حسين علوان البيج، **الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة**، في ندوة حول المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 156.

(7) الهام عبد الحميد فرج، **التعليم ومستقبل المجتمع المدني**، الإسكندرية، مطبعة الجمهورية، 2001، ص 114.

(8) محمد الغيلاني، **المجتمع المدني، حججه، مفارقاته ومصائره**، بيروت، دار الهادي، 2004، ص 302.

(9) سعد الدين ابراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 69.

(10) احمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 220.

(11) سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق، ص 18.

(12) نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)، مرجع سابق، ص و.

(13) وحيد عبد الحميد، **الديمقراطية في الوطن العربي**، في ندوة حول المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2002، ص 276.

(14) محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 194 - 195.

(15) اندرو فنسنت، **نظريات الدولة**، ترجمة: مالك أبو شهيوة ومحمود خلف، بيروت، دار الجيل، 1997، ص 155- 156.

(16) حسين علوان البيج، مرجع سابق ص 158.

(17) مجموعة من الباحثين، **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي**، (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 637.

(18) سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق ص 12.

(19) عبد العالي دبلة، **النظام السياسي الجزائري: من الأحادية الحزبية إلى التعددية، في السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 207.

(20) مجموعة من الباحثين، **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي** ، مرجع سابق، ص 643 - 644.

(21) حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟**، الدار البيضاء المغرب، إفريقيا الشرق، 2000، ص 53.

(22) مجموعة من الباحثين، **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 651.

(23) المرجع نفسه، ص 649.

(24) اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 140.

(25) رعد صالح الآلوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص 231.

(26) حسن قرنفل، مرجع سابق ص 88.

(27) نظام الوقف، مرجع سابق ص 646.

(28) عبد القادر رزيق المخادمي، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 181.